مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس والعشرون – العدد الثالث– (2024) 13- 48
المعهد العربي للتخطيط
https://doi.org/10.34066/jodep.24.26.3.1
استلام : 23 مايو 2024 | مراجعة : 16 يوليو2024 | اعتماد : 1 أكتوبر 2024

دور الفساد في تعثُّر تجربة التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1996–2019)

سهام معط الله*

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية من ناحية إلى دراسة أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة ما بين 1996 و2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء المُوزَّعة (ARDL)، وتهدف من ناحية أخرى إلى الكشف عن مقدار الزيادة في التنويع الاقتصادي في الجزائر في حال حقَّقت هذه الأخيرة مستويات مراقبة الفساد التي حقَّقتها قطر التي تُعدّ أقرب مثال يمكن الاستعانة به نظراً لكونها دولة عربية مصدِّرة للغاز والنفط حقَّقت نجاحاً معتبراً في مسار التنويع الاقتصادي بفضل حوكمتها الجيّدة ومحاربتها للفساد. تُؤكِّد النتائج التأثير السلبي للفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث يؤدِّي تحسُّن مراقبة الفساد بنسبة 1% إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر بمقدار 11.89% و13.06% في المدى القصير والطويل، على التوالي. كما تمَّ التوصُّل إلى نتيجة مثيرة للاهتمام مفـادها أنّ مقـدار الزيادة في التنويع الاقتصادي في الجزائر بعد استبدال مستوى مراقبة الفساد فيها بذلك الذي تتمتَّع به قطر يُقدَّر بـ 12.59% في المدى القصير و19.17% في المدى الطويل.

The Role of Corruption in the Failure of Algeria's Economic Diversification Experience: An Econometric Study Over the Period (1996-2019)

Siham Matallah

Abstract

This paper aims, firstly, to study the impact of corruption on economic diversification in Algeria over the period 1996-2019 using the ARDL (autoregressive distributed lag) model and, secondly, to reveal the rate of increase in the level of economic diversification if Algeria had a similar level of corruption control to Qatar, which is the closest example that can be used here, given that it is an oil-rich Arab country that has made significant progress in economic diversification by virtue of its good governance and rigorous control of corruption. The main findings underline the negative impact of corrupt practices on economic diversification in Algeria. It was also found that a 1% increase in corruption control leads to an increase in economic diversification of 11.89% and 13.06% in the short and long term respectively. The results also reveal that the rate of improvement in economic diversification brought about by replacing Algeria's corruption control scores with those of Qatar is estimated at around 12.59% and 19.17% in the short and long term, respectively.

* أستاذة محاضرة في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة وهران 2، الجزائر.
البريد الالكتروني: siham.maatallah@yahoo.com

1. مقدمة

عرفت الجزائر عدّة تجاوزات مالية وقضايا فساد وتبديد المال العام لا سيَّما خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 التي شهدت فيها الخزينة العامة للبلاد انتعاشاً غير مسبوقٍ بفضل ارتفاع أسعار النفط، حيث مهَّدت الحوكمة السيِّئة الطريق أمام التمسُّك بسياسة الريع وجعلت محاولات فكّ الاقتصاد عن الاعتماد الشديد على عائدات النفط ضرباً من المحال. فقد سمح الارتفاع الحاد في أسعار النفط التي تخطَّت عتبة الـ 100 دولار أمريكي للبرميل وتحديداً في 2008، 2011، 2012، و2013 بالتوسُّع في الإنفاق العام الذي أطلق العنان لممارسات الفساد دون إعطاء دفعة قوية لعملية التنويع الاقتصادي (Oxford Business Group، 2018).

بعد انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، وجدت الحكومة الجزائرية آنذاك صعوبة في الحفاظ على مستوى الانفاق العام، ووقف الاستنزاف المستمرّ لاحتياطيات النقد الأجنبي، وإيجاد مصادر أخرى للنقد الأجنبي من أجل الاستيراد، وكانت هذه نتيجة طبيعية لتأجيل التنويع الاقتصادي والتأخر في تحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية والمساءلة (IMF، 2023).

شدَّدت الصورة القاتمة التي رسمها انهيار أسعار النفط على ضرورة التنويع الاقتصادي للإفلات من كابوس الإفلاس واللّجوء إلى قروض صندوق النقد الدولي وفرض تدابير تقشُّفية تكون أشدّ وقعاً على الفئات الفقيرة والمتوسّطة. لكن الفساد الذي تجذَّر بعمق في مؤسسات الدولة خلال فترة طويلة شكَّل عقبة رئيسية أمام التنويع الاقتصادي وجعل الاقتصاد الجزائري غير مهيَّأ للتعامل مع حقبة ما بعد النفط وأكثر هشاشةً (Elsayed، 2021).

في الواقع، يتسبَّب الفساد بسوء تخصيص الموارد المالية وعدم الكفاءة الاقتصادية، مما أجّل عملية التنويع الاقتصادي في ظل غياب الشفافية والمساءلة والضوابط والتوازنات الفعّالة (Mazarei، 2019).

بالمقابل تمكَّنت بعض البلدان الغنية بالنفط من تنويع اقتصاداتها في حين فشلت دول عربية أخرى مصدِّرة للنفط كالجزائر في تحقيق ذلك، فقد أظهرت دول مصدِّرة للنفط مثل النرويج وكندا وماليزيا وقطر التزاماً هائلاً بالتخلُّص من الاعتماد الشديد على صادرات النفط وأصبحت نماذج يُحتذى بها في

التنويع الاقتصادي، والمثير للاهتمام أنّ كل هذه البلدان التي نجحت في فكّ أغلال التبعية النفطية عنها لديها قاسم مشترك يتمثَّل في انخفاض مستوى الفساد الذي ساعد على توجيه ريع النفط لأنشطة التنمية وأغراض التنويع الاقتصادي (Devarajan، 2019؛ Hendrix، 2017).

لقد سلَّطت بعض الدراسات الحديثة الضوء على الدور الذي يلعبه الفساد في عرقلة عملية التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل (Coumans، 2019؛ Olander، 2019؛ Djimeu وOmgba، 2019؛ Titeca وEdmond، 2019؛ Moisé، 2020؛ Gillies، 2020؛ Akonnor وOhemeng، 2020؛ Johnson وآخرون، 2020)، لكنّها لم تقم بتحديد مقدار التحسُّن في مستوى التنويع الاقتصادي في الدول التي فشلت في تنويع اقتصاداتها في حال تحقيقها لنفس مستوى مراقبة الفساد الذي تتمتَّع به الدول التي نجحت في تنويع اقتصاداتها.

بناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط المزيد من الضوء على أثر الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر التي تُعدّ أحد أكبر منتجي النفط في أفريقيا وسابع أكبر مصدِّر للغاز الطبيعي في العالم والتي حلّت أيضاً في المرتبة 116 عالمياً في مؤشِّر مدركات الفساد الصّادر عن منظمة الشفافية الدولية، حيث تحلِّل هذه الدراسة ذلك التأثير خلال الفترة الممتدّة ما بين 1996 و2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء المُوزَّعة (ARDL) الذي طوَّره Pesaran وآخرون (1996، 1999، 2001). كما تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مقدار الزيادة في التنويع الاقتصادي في الجزائر في حال حقَّقت هذه الأخيرة مستويات مراقبة الفساد التي حقَّقتها قطر التي تُعدّ أقرب مثال يمكن الاستعانة به نظراً لكونها دولة عربية مصدِّرة للغاز والنفط حقَّقت نجاحاً معتبراً في مسار التنويع الاقتصادي وتمكَّنت من تسخير عائدات الغاز والنفط الوفيرة لتنفيذ برامج التنويع الاقتصادي الطموحة بفضل حوكمتها الجيِّدة ومحاربتها للفساد (Oxford Business Group, 2022b; IMF, 2019)، وهذا ما يعتبر إضافة تنفرد هذه الدراسة بتقديمها مقارنة بالأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين الفساد والتنويع الاقتصادي.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تدارك ذلك النقص الذي خلَّفته الدراسات السابقة وتوفير معلومات مفيدة وموثوقة قد تساعد في إعادة توجيه التركيز نحو تحصين العائدات النفطية من الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة من أجل تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

بناءً على أهمية وأهداف هذه الورقة البحثية، يقتضي الأمر تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام، بعد تقديم الموضوع في القسم الأوّل الذي يمثِّل مقدّمة الدراسة، يأتي القسم الثاني ليُقدِّم الإطار النظري للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والفساد، ثمّ يليه القسم الثالث الذي يناقش حالة الفساد والتنويع الاقتصادي في الجزائر، ثمّ يليه القسم الرابع الذي يشرح البيانات والمنهجية والطريقة القياسية التي تمَّ اعتمادها، ثمّ يليه القسم الخامس الذي خُصِّص لتحليل النتائج المُتحصَّل عليها، وأخيراً يأتي القسم السادس الذي يمثِّل خاتمة الدراسة ويخلص إلى مجموعة من التوصيات.

2. الإطار النظري للعلاقة بين التنويع الاقتصادي والفساد

كثيراً ما تُبتلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط بقصر النظر الاقتصادي، بحيث تتحول الى نقمة. فلطالما حذَّرت المنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي من تداعيات التقاعس عن تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط ونددَّت بالفساد الذي تمارسه النخب الحاكمة من خلال استغلال الموارد النفطية لجمع الثروة والبقاء في السلطة (Hafez، 2009؛ Devarajan وآخرون، 2011). عادة ما يكون صنّاع القرار في العديد من البلدان المصدِّرة للنفط إما غير قادرين أو غير راغبين في إجراء الإصلاحات اللازمة وتوجيه عائدات النفط نحو تعزيز جهود التنويع الاقتصادي، ويصبح الأمر أكثر تعقيداً عندما تقرِّر الحكومات الغنية بالنفط بشكل مباشر كيفية تخصيص وإنفاق عائدات النفط دون الشروع الفعلي في محاربة الفساد أو إتاحة الفرصة للمواطنين للإدلاء بآرائهم فيما يتعلَّق بأوجه إنفاق عائدات النفط (Devarajan وآخرون، 2013).

إنّ المكاسب المحقَّقة من وفرة النفط تعزِّز سلوك البحث عن الريع على نحو لا يسمح بالتوجه بجدية نحو الأنشطة المنتجة وتعزيز جودة التعليم، مما يزيد من التعقيدات والقيود على أيّ محاولة لتنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن النفط (Moss وآخرون، 2015). في الواقع، يوفِّر قطاع النفط الثروة، ولكن ليس الوظائف، حيث تتميَّز صناعة النفط بكثافة رأس المال وليس كثافة العمالة، وبالتالي تَحُول العقلية الريعية دون خلق بيئة مواتية تُمكِّن القطاع الخاص من توليد المزيد من فرص العمل، ويتمّ جرّاء ذلك إجهاض خطط تنويع سلّة الصادرات من بيع النفط الخام بشكل أساسي إلى بيع مزيج من المنتجات المكرَّرة والصناعية والغذائية وغيرها من المواد الاستهلاكية التي يمكن أن تساهم في زيادة الطلب على العمالة. (Ali and Elbadawi، 2016).

في ظلّ تفشّي الفساد، تحدّ المنافسة في السوق، وتخنق مبادرات القطاع الخاص باستخدام مجموعة متنوّعة من الوسائل، وتفرض إجراءات مرهقة للحصول على التراخيص والتصاريح، وتضع الكثير من العراقيل أمام المستثمرين، وتقيّد الحرية الاقتصادية، وتنشئ بيروقراطية مرهقة، وتؤخّر إصلاحات القطاع المصرفي والمالي، ولا تبذل أيّ جهد لمواءمة مخرجات التعليم مع متطلّبات سوق العمل والتنويع الاقتصادي، وتعترض طريق نقل تكنولوجيا الإنتاج الجديدة من الشركات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي (Arezki and Brückner، 2011؛ Sekkat، 2018). في الواقع، ان استشراء الفساد هو الذي يفسر من إنفاق جزءٍ معتبر من عائدات الثروة النفطية بشكل غير فعّال على السلع العامة بحيث لا يتبقّى سوى القليل لإعادة استثمارها في قطاعات مهمة غير نفطية (World Bank، 2003). جدير بالذكر أنّ سيادة القانون هي التي توفّر آلية للمساءلة تضمن مناهضة استغلال السلطة في إنفاق عائدات النفط بشكل غير فعّال، لكن ما يُعاب على الكثير من الدول الغنية بالنفط هو افتقارها لسيادة القانون والمساءلة والشفافية وآليات الضوابط والتوازنات. (Shaxson، 2007). بشكل واضح، يضمن التنويع الاقتصادي تدفُّق إيرادات مستقرّة نسبياً ويعمل كإستراتيجية تحوطية واحترازية لدرء مخاطر الصدمات النفطية المستقبلية، كما يُسهّل الانتقال إلى عصر ما بعد النفط.

في الواقع، غالباً ما تكون الاقتصادات التي تتمتَّع بسلة صادرات متنوّعة أكثر إبداعاً، لكن الفساد الملتصق بأوجه إنفاق عائدات النفط يمنع الكثير من البلدان الغنية بالنفط من التحوُّل إلى اقتصادات مبتكرة ومتنوّعة، فلا يمكن للابتكار أن يحدث في بيئة تتميَّز بالفساد المنهجي والتسيُّب الإداري والمحسوبية وسوء إدارة وتخصيص عائدات النفط وكذا إهدار المال العام الذي لا يترك مجالاً كبيراً للإنفاق على الابتكار وأنشطة البحث والتطوير (Movchan وآخرون، 2017؛ Anokhin and Schulze، 2009). يعتبر تأجيل وتأخير برامج التنويع الاقتصادي أمراً شائعاً حيث تكون الأنشطة الريعية أكثر جاذبية مقارنة بالأنشطة الإنتاجية التي تتطلَّب القدرة على الابتكار والتجديد في ضوء قانون المنافسة، حيث يحتاج المبتكرون إلى السلع التي تدعمها الحكومة بشكل مكثَّف لا سيَّما من ناحية التصاريح والتراخيص وبراءات الاختراع وحصص الاستيراد وكذا تسهيل الوصول إلى التمويل، إضافة إلى قوانين ولوائح المنافسة التي توفّر الإطار اللازم للابتكار، ولكن من الصعب للغاية، أن يتمّ تحقيق كل ذلك في بيئات أقل شفافية نظراً لاستمرار تشكيل القواعد واللوائح التي تخدم مصالح مجموعات

الضغط (Murphy وآخرون، 1993). لذلك لا يمكن للبلدان الغنية بالنفط أن تفوز في سباق الابتكار الذي يرتبط أساساً بحماية حقوق الملكية، حيث يمكن للفساد أن يضعف حماية حقوق الملكية ويعرقل عملية نقل التكنولوجيا ويقيِّد الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة والأكثر تقدُّماً التي يمكن أن تحفِّز الابتكار المحلي اللاحق (Acemoglu and Verdier، 1998). يمكن لهذا المزيج من عائدات النفط والفساد أن يقلِّل من أهمية السعي وراء الابتكار وسنّ قوانين فعّالة لحماية الملكية الفكرية وأن يعمل على خلق طبقة عازلة بين استخدام عائدات النفط وتمويل مشاريع التنويع الاقتصادي.

السؤال الذي يطرح نفسه بقوّة هنا هو كيف تمكَّنت البلدان الغنية بالنفط مثل كندا والنرويج وماليزيا وقطر من تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط وتطوير قطاعات عالية الإنتاجية لا تعتمد على النفط في حين فشلت دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القيام بذلك؟

في الواقع، تتمثَّل العوامل الرئيسية المسؤولة عن نجاح التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط في كندا والنرويج وقطر في انخفاض مستوى الفساد، حيث تمكَّنت هذه الدول النفطية من ترجمة ثروتها النفطية إلى قاعدة اقتصادية متنوِّعة، كما نجحت في تطوير مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية وزيادة الإنتاجية الوطنية وتنفيذ سياسات اقتصادية تحفِّز تنويع الصادرات. أدركت حكومات تلك الدول أنّ احتياطيات النفط والغاز لن تدوم إلى الأبد، وخلقت بالتالي بيئة أعمال أكثر ملاءمة وأقلّ فساداً والتي ضمنت بدورها التحوُّل السريع من النمو القائم على الموارد النفطية إلى النمو الذي يقوده التصنيع (Mazarei، 2019؛ Lashitew وآخرون، 2021).

لقد حظي تأثير الفساد على التنويع الاقتصادي باهتمام كبير في الدراسات الحديثة. فعلى سبيل المثال، توصَّل Moisé (2020) إلى أنّ الفساد هو السبب الأكثر شيوعاً للفشل المتكرِّر في تحقيق التنويع الاقتصادي وأشار إلى أنّه لا يمكن مكافحة الفساد بشكل صحيح إلاّ من خلال الشفافية والمساءلة وآليات الرقابة الأقوى التي من شأنها أن تسمح للمواطنين بمراقبة أنشطة الشركات والحكومات في الدول الغنية بالنفط.، وأفاد بأنّ الشفافية وحدها ليست كافية للحدّ من الفساد، لكن الشفافية والمساءلة معاً يساعدان حتماً على استئصال ممارسات الفساد وضمان إدارة عائدات النفط بطريقة تتَّسم بالكفاءة وتحقِّق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية وتخدم خطط التنويع الاقتصادي. أكَّدت دراسة Coumans (2019) بأنّ لعنة الموارد لن تحدث إذا كانت هناك حوكمة قويّة ورقابة صارمة

على ممارسات الفساد في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وأفادت أيضاً بأنّ الحوكمة الضعيفة هي التي تقف وراء سوء تخصيص إيرادات الموارد الطبيعية، كما أشارت الباحثة إلى أنّ الحدّ من الفساد يفسح المجال لتوجيه عائدات النفط إلى برامج تهدف أساساً إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. ساهمت دراسة Olander (2019) أيضاً في إثراء النقاش حول الفساد والتنويع الاقتصادي وحلَّلت العلاقة بينهما في عينة شملت 100 دولة خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 2010 باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM)، وأكَّدت النتائج المُتحصَّل عليها أنّ الفساد يقمع الابتكار ويؤخِّر التنويع الاقتصادي، كما سلَّطت الضوء على حقيقة مثيرة للاهتمام مفادها أنّ الاقتصاد الأكثر تنوُّعاً لا يخدم في كثير من الأحيان مصالح النخب الفاسدة التي تسعى جاهدة لتشكيل تحالفات تجهض الإصلاحات التي لا تتماشى مع مساعيها، خاصة تلك الإصلاحات التي تسرِّع تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يغيِّر موازين القوى من خلال خلق مجموع من الفائزين ومجموعة أخرى من الخاسرين الذين اعتادوا توزيع الريع الاقتصادي بطريقة ترعى أشكالاً جديدة من الفساد. سلَّطت دراسة Gillies (2020) الضوء على اتِّجاهات الفساد في قطاع النفط الأفريقي خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 في 17 دولة أفريقية، وخلصت إلى أنّ الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص وجدت طرقاً مبتكرة واستخدمت تكتيكات غير مشروعة (بما في ذلك استخدام الحسابات المصرفية في الخارج لمراكمة ما يتمّ اختلاسه من عائدات النفط من خلال التلاعب بمنح حقوق الاستكشاف والإنتاج وعقود الخدمات والتجارة) لتسخير ريع النفط لخدمة المصالح الخاصّة. استنتجت دراسة Akonnor وOhemeng (2020) أنّ المشكلة الحقيقية تكمن في الفساد المستشري في غانا واحتكار النخبة المحلية لعائدات النفط وعدم قدرة المواطنين على محاسبة قادتهم بسبب عجزهم عن الوصول إلى المعلومات، وشدَّدت بناءً على ذلك على ضرورة تحسين النوعية المؤسساتية وضمان الشفافية والمساءلة الفعّالة من أجل ضمان استخدام عائدات النفط فيما يخدم التنمية الاقتصادية في غانا ولصالح جميع المواطنين الغانيين. دعت دراسة Johnson وآخرون (2020) إلى دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من أجل التصدِّي لممارسات الفساد المصاحبة للطفرات النفطية التي يمكن أن تجعل الاقتصاد بأكمله رهينة لإيرادات النفط المتقلِّبة وتفسح الطريق أمام الجشع. أكَّدت دراسة Mollick وآخرون (2020) على أنّه ينبغي على المجتمعات الغنية بالموارد الطبيعية أن تطالب بمستوى أعلى من المشاركة في عملية صنع القرار لضمان المساءلة والشفافية فيما يتعلَّق باستغلال الموارد الطبيعية ووجهة العائدات المتولِّدة عنها. تناولت دراسة Titeca وEdmond (2019) حجم

تأثير ممارسات الفساد المتعلِّقة بإيرادات النفط وركَّزت تحديداً على كيفية جمع عائدات النفط وتوزيعها في الكونغو وتوصَّلت إلى أنّ الفساد متجذِّر بعمق في قطاع النفط والغاز في الكونغو ويسير جنباً إلى جنب مع عدم الإنتاجية ويعطِّل عملية التنويع الاقتصادي، كما خلصت هذه الدراسة إلى أنّ الوضع الراهن سيظلّ قائماً طالما أنّ هذا القطاع يعمل بمثابة "مرعى" للنخب الفاسدة. شدَّدت دراسة Kasimba وLujala (2019) على حقيقة أنّ المواطنين الغانيين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات ذات الصلة وليس لديهم أيّ تأثير حقيقي في عملية صنع القرار فيما يتعلَّق بإعادة توزيع إيرادات الموارد الطبيعية على المستوى المحلي من خلال الصناديق الاستئمانية المحلية لتقاسم المنافع (LBSTFs) في غانا، كما أفادت هذه الدراسة بأنّ المعلومات التي تمَّ الكشف عنها بشأن الصناديق الاستئمانية وعملياتها وأدائها كانت غير كافية وغير مفهومة، الأمر الذي أدَّى من جهة إلى تفاقم عدم ثقة المواطنين الغانيين بالكيفية التي تُدار بها تلك الصناديق وساعد من جهة أخرى على تنفيذ مشاريع لا تخدم متطلَّبات التنويع الاقتصادي ولا تلبِّي احتياجات السكان المحليين الملحَّة.

3. نظرة حول حالة الفساد والتنويع الاقتصادي في الجزائر

تفجّرت فضيحة القرن التي رافقت انهيار إمبراطورية مالية ضخمة تضمّ بنك وعدّة شركات، قُدِّرت قيمتها في اخر تسعينيات القرن الماضي بمليارات الدولارات. في عام 2005 اتَّخذت السلطات الجزائرية قراراً بتجميد عمليات البنك إثر اكتشاف اختلاسات تورَّط فيها مسؤولون كبار، الأمر الذي دفع الى اعلان إفلاس المجموعة (بلمداني، 2013). في عام 2008، خرجت قضية الطريق السيار "شرق . غرب" إلى العلن، فقد التهم هذا المشروع ما يزيد عن 16 مليار دولار دون أن يكتمل، وتورَّط فيه عدد من المسؤولين السابقين، حيث وجِّهت لهم عدّة تهم منها استغلال النفوذ وتلقِّي الرشوة والهدايا غير المستحقّة وتبديد المال العام إلى جانب تبيض الأموال وإساءة استغلال الوظيفة ومخالفة التشريع الخاص بحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج (العربي، 2021).

في يناير/ كانون الثاني 2010، ظهرت فضيحة شركة سوناطراك الوطنية للنفط والغاز، حيث تم إدخال قانون يفرِّط في المحروقات والتصديق عليه، ثم وُجِّهت تهم الفساد واستغلال السلطة وتكوين شبكة للجريمة المنظّمة العابرة للحدود وإهدار المال العام (العربي، 2021).

عرفت السنوات الأخيرة عزيمة على محاربة كل أشكال الفساد الذي تجذَّر في البلاد طيلة عقدين من الزمن، لا سيما من خلال تكثيف الجهود لاسترداد الأموال التي تمَّ نهبها وتهريبها إلى خارج البلاد بطريقة غير مشروعة (نويوة، 2023). وقد بدأت بوادر التحسُّن في مؤشِّر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حيث تحسَّنت مرتبة الجزائر من 106 عالمياً من أصل 180 دولة بمعدّل 35 نقطة من أصل 100 في عام 2019 إلى 104 عالمياً بمعدّل 36 نقطة من أصل 100 في عام 2020 (Transparency International، 2023).

أكَّدت دراسة Haykal (2017) بأنّ تفشِّي الفساد هو الذي أدَّى إلى تأخير عملية التنمية في الجزائر، وأفاد Limam (2012) بأنّه خلال الفترات السابقة، أصبح الفساد منتشراً بشكل وبائي على كافة المستويات لدرجة أنّه تحوَّل إلى ثقافة بحدّ ذاتها (Limam، 2012). لقد كان الفساد أكبر تحدٍّ يواجه الشركات الأجنبية التي تنوي العمل أو تعمل في الجزائر (Benlahcene وآخرون، 2023). في الواقع، أدَّت مشكلة الفساد المستعصية إلى حرمان الجزائر من تدفُّقات الاستثمار الأجنبي، الحصول على التكنولوجيا، وإحراز تقدُّم في مجال الابتكار والقدرة التنافسية، الأمر الذي ساهم في عرقلة عملية التنويع الاقتصادي في البلاد (Oxford Business Group، 2018).

في عام 2019، أثبت الاقتصاد الجزائري عجزه عن اجتياز الخطوات الأولى في مسار التنويع الاقتصادي وأكَّد أنه لا زال رهينة لقطاع الهيدروكربونات الذي شكَّل 20% من الناتج المحلي الإجمالي و41% من الإيرادات و94% من عائدات التصدير، في حين بلغت حصة المنتجات الصناعية والزراعية أقلّ من 10% من عائدات التصدير (World Bank، a2019). في الواقع، تعتبر إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والولايات المتّحدة والبرازيل أهمّ وجهات للصادرات الجزائرية، وبما أنّ البلاد ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية، فإنّ علاقاتها التجارية مع الاتِّحاد الأوروبي تتمّ في إطار اتِّفاقية شراكة بينهما تمَّ التصديق عليها في سنة 2005 (Oxford Business Group، a2022).

لا يُعدّ التنويع الاقتصادي سبيلاً لتنويع مصادر الإيرادات فحسب، بل يعتبر وسيلة ناجعة لخلق المزيد من فرص العمل (المعهد العربي للتخطيط، 2018)، لاسيَّما للشباب الذين يبلغ عددهم حوالي 23 مليون نسمة وتقلّ أعمارهم عن 30 عاماً ويشكِّلون أكثر من 50% من سكان البلاد، حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب في عام 2019 حوالي 27% (23.6% للذكور و45.1% للإناث)

(International Labor Organization، 2023). كما بلغت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً والذين لا يعملون أو يتعلَّمون أو يتلقَّون تدريباً 20.4% للذكور و32.1% للإناث في عام 2019، وهي نسبة مرتفعة (European Training Foundation، 2020). علاوة على ذلك، تتَّصف القوى العاملة في الجزائر بقلّة المهارات. في الواقع، تساهم فجوة المهارات في تفاقم ظاهرة البطالة بين الشباب وعرقلة عملية التنويع الاقتصادي، حيث يكمل الشباب تعليمهم وهم مفتقرين إلى حدّ كبير للمواصفات المطلوبة في القطاع الخاص، وهذا ما يرغم العديد من أصحاب العمل على ترك الكثير من الوظائف شاغرة، إضافة إلى ذلك يشكِّل الانخفاض النسبي في توفُّر فرص العمل خارج المناطق الحضرية الكبيرة عقبة أخرى (المعهد العربي للتخطيط، 2019).

في الواقع، بلغ عدد الشركات الصغيرة والمتوسِّطة المُسجّلة في الجزائر ما يزيد قليلاً عن مليون شركة في عام 2018 نتيجة لإنشاء 32 ألف شركة في عام 2017، و88 ألف شركة في عام 2016، وبمتوسِّط 60 ألف شركة سنوياً بين عامي 2012 و2015. وعلى الرغم من هذا النمو الملحوظ، إلاّ أنّ الجزائر ظلَّت بعيدة نوعاً ما بمتوسِّطها البالغ 25 شركة صغيرة ومتوسِّطة لكل 1000 نسمة عن المتوسِّط العالمي البالغ 45 شركة صغيرة ومتوسِّطة لكل 1000 نسمة (Oxford Business Group، a2022). حتى عام 2019، لم تتمكَّن الجزائر من مضاعفة عدد الشركات الصغيرة والمتوسِّطة ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي رغم إنشاء ثلاث مؤسسات لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسِّطة والمتمثِّلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المُصغَّر.

إضافة إلى اتِّخاذ إجراءات صارمة لمحاربة الفساد، تم مؤخرا اعتماد استراتيجية جديدة للتعافي الصناعي تهدف إلى مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي ثلاث مرات إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي وكذا تحسين جاذبية البلاد كوجهة صناعية للمستثمرين من خلال توفير أدوات تمويل مبتكرة، تشجيع المصنِّعين على توسيع وتحديث مرافقهم الإنتاجية، توطين الصناعات الاستراتيجية، والتركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسيارات.

كما ساهم الافتقار إلى بيئة مناسبة للأعمال في تعثُّر محاولات تنويع الاقتصاد الجزائري. في عام 2019، حصلت الجزائر على 48.5 نقطة من أصل 100 واحتلَّت على إثر ذلك المرتبة 157 من أصل 190 دولة في مؤشِّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي (World Bank، b2019).

عند تسليط الضوء على صناعة السيارات الجزائرية والسياسات المرتبطة بها، يمكن اكتشاف ضعف روح الإنتاج والتطوُّر. ففي عام 2012، دخلت الحكومة الجزائرية في شراكة مع شركة تصنيع السيارات الفرنسية "رينو" لبناء أول مصنع في البلاد بالقرب من مدينة وهران والذي تمَّ افتتاحه في عام 2014، وأعقب ذلك افتتاح مصنع هيونداي في عام 2016، وافتتاح مصنع فولكس فاجن في عام 2017، ثمّ مصنع كيا في عام 2018، وكل ما قامت به هذه المصانع هو تجميع قطع الغيار المستوردة مستفيدة من الإعفاءات الضريبية والجمركية، لتشهد بعد ذلك هذه الصناعة موجة من الاضطرابات والإغلاقات نتيجة إدخال العديد من التغييرات على استيراد قطع الغيار ونظام " Semi Knocked Down" أو ما يعرف اختصاراً بـ "SKD" أي استيراد السيارات نصف مجمَّعة وتتمّ عملية إتمام التجميع في الجزائر، فقد فتحت هذه السياسات الطريق للعديد من التجاوزات منها الاستيراد "المُقنّع"، التحويل غير القانوني للأموال نحو الخارج، وتضخيم فواتير استيراد السيارات ثمّ سعرها في السوق. سرعان ما تحوَّل مشروع صناعة السيارات في الجزائر إلى إخفاق تام.

كان هذا الإخفاق متوقَّعاً في ظلّ افتقار البلاد إلى معايير الشفافية والمساءلة، التقدُّم التكنولوجي، العمالة الماهرة، وصناعة حقيقية ومرافقة قادرة على إمداد تلك المصانع بأجزاء مصنوعة محلياً (المعهد العربي للتخطيط، 2018).

4. البيانات والطريقة القياسية المستخدمة

1.4. متغيّرات الدراسة والبيانات المتعلّقة بها

تغطِّي هذه الورقة البحثية الفترة الممتدّة من 1996 إلى 2019 وتمَّ استخدام المتغيّرات التالية:

المتغيّر التابع هو التنويع الاقتصادي (DIV) الذي يمثِّله بشكل مباشر مؤشِّر تنويع الصادرات الذي يعكس بدوره درجة اختلاف هيكل التصدير لكل بلد عن الأنماط العالمية، ويأخذ هذا المؤشِّر قيماً

بين 0 (درجة عالية من التنويع) و1 (درجة منخفضة من التنويع)، حيث تشير درجة التنويع المنخفضة إلى مستوى عالٍ من التنويع الاقتصادي والعكس صحيح؛ تمَّ استخراج البيانات من الموقع الإلكتروني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD، 2023). لقد استعانت مجموعة من أدبيات التنويع الاقتصادي بهذا المؤشر مثل Ben Mim و Ben Ali (2020)، Nganga (2021)، Giri وآخرون (2019)، Sun وآخرون (2017)، وOsakwe وآخرون (2018).

هناك مجموعة من المتغيّرات المستقلّة كالآتي:

– **مؤشِّر مراقبة الفساد (CC)** الذي يقيس حجم السيطرة على الفساد ومدى استخدام المنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة ومدى استيلاء النخب الحاكمة على الدولة وممتلكاتها من أجل تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، وتتراوح قيم هذا المؤشِّر ما بين −2.5 إلى 2.5، حيث تشير القيم المنخفضة إلى مستويات فساد أعلى. تمَّ استخراج البيانات من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي (World Bank، 2023a). لقد استخدم كل من Ben Mim و Ben Ali (2020) و Nganga (2021) مؤشر مراقبة الفساد الصادر عن البنك الدولي لتحديد أثر الفساد على التنويع الاقتصادي وتوصَّلوا إلى أنّ هذا المؤشر يؤثِّر بشكل إيجابي على التنويع الاقتصادي.

– **عائدات النفط (OILR)** كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. تمَّ استخراج البيانات من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي (World Bank، 2023b). لقد درس Giri وآخرون (2019) أثر عائدات النفط (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الصادر عن البنك الدولي) على التنويع الاقتصادي واستنتجوا بأنّ تلك العائدات تثبط عملية التنويع الاقتصادي.

– **الحرية الاقتصادية (EF)** التي تعكس النوعية المؤسساتية الاقتصادية، ويأخذ هذا المؤشِّر قيمة تتراوح ما بين 0 (حرية اقتصادية منعدمة) و100 (حرية اقتصادية تامّة). تمَّ استخراج البيانات من موقع الإلكتروني لمؤسسة "هيرتاج فاونديشن الأميركية" Heritage Foundation (Heritage، 2023). تمَّ استخدام هذا المؤشر تحديداً في دراستي Esanov (2012) وSun وآخرون (2017) اللتان أكَّدتا الدور الإيجابي للحرية الاقتصادية في دفع عجلة التنويع الاقتصادي.

– **مؤشِّر التنمية البشرية (HDI)** الذي يعكس تنمية رأس المال البشري. تمَّ استخراج البيانات من الموقع الإلكتروني لبرنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP، 2023). لقد استعانت دراسة Osakwe وآخرون (2018) بهذا المؤشر بالذات في تقدير نموذج قياسي استهدفوا من خلاله تحديد أهم محدِّدات التنويع الاقتصادي لعينة من 144 دولة نامية ووجدوا بأنّ التنويع الاقتصادي في هذه الدول يتأثَّر إيجابياً ومعنوياً بمؤشر التنمية البشرية.

– **معدل الابتكار (INV)** الذي يُقاس بشكل مباشر بعدد طلبات براءات الاختراع. تمَّ استخراج البيانات من الموقع الإلكتروني للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) (WIPO، 2023). جدير بالذكر أنّه قد تمَّ استخدام هذا المؤشر تحديداً من قبل Agolla وMakara (2018)، Hassan (2020)، وCrupi وSchilirò (2023) والذين أكَّدوا مساهمة الابتكار المُقاس بعدد طلبات براءات الاختراع في تعزيز التنويع الاقتصادي.

– **مؤشِّر التطوُّر المالي (FD)** الذي يعكس مدى تطوُّر المؤسسات المالية والأسواق المالية من حيث العمق (الحجم والسيولة)، والوصول (قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى الخدمات المالية)، والكفاءة (قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات المالية بتكلفة منخفضة). تمَّ استخراج البيانات من الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي (IMF، 2023). سلَّطت دراسة Jolo وآخرون (2022) الضوء على العلاقة بين هذا المؤشر والتنويع الاقتصادي، وتوصَّلوا إلى أنّ التطوُّر المالي يُعدّ عاملاً مهماً في إرساء الأساس اللازم للتعجيل بالتنويع الاقتصادي.

2.4. نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مراقبة الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة ما بين 1996 و2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL) الذي طوَّره Pesaran وآخرون (1996، 1999، 2001).

في الواقع، يتمّ استخدام اختبارات التكامل المشترك للتأكُّد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيِّر تابع ومجموعة من المتغيِّرات المستقلّة، حيث تشترط اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي قدَّمها Engle وGranger (1987)، وJohansen (1988، 1991)، وJohansen وJuselius (1990) أن تكون كل المتغيِّرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا ما يشكِّل تقييداً كبيراً

عند اللّجوء إلى استخدام اختبارات التكامل المشترك. لحسن الحظ، يمكن التغلُّب على هذه المشكلة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL) الذي طوَّره Pesaran وآخرون (1996، 1999، 2001). من أهمّ مزايا هذا النموذج قدرته على دراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيِّرات المستقرّة عند مستويات مختلفة شرط ألاّ تكون تلك المتغيِّرات متكاملة من الدرجة الثانية (Pesaran، 2015). كما يتميَّز هذا النموذج بقدرته على توفير نتائج أكثر دقّة وكفاءة في حالة العيِّنات الصغيرة، وهذا علاوة على استخدامه لنموذج تصحيح الخطأ غير المُقيَّد، الأمر الذي يمنحه خصائص إحصائية أفضل مقارنة باختبار التكامل المشترك لإنجل– جرانجر كتقديم نتائج أفضل وأكثر موثوقية عند التعامل مع السلاسل الزمنية الصغيرة نسبياً مقارنة باختبارات التكامل المشترك لإنجل– جرانجر وجوهانسن (Pesaran وآخرون، 1999، 2001؛ Pesaran، 2015). عند استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL)، يمكن إدخال عدد أكبر من فترات التباطؤ الزمني حتى يتمّ التوصُّل إلى الوضع الأمثل (Hill وآخرون، 2018). بالإضافة إلى ذلك، يعالج نموذج ARDL عدّة مشاكل منها الارتباط التسلسلي والتجانس الداخلي (Pesaran، 2015).

نظراً لكل تلك المزايا والفوائد، تستخدم هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL)، حيث تتَّخذ معادلتي النموذجين الشكل التالي:

$$DIV = f(CC_t, OILR_t, EF_t) \qquad (1)$$

$$DIV = f(HDI_t, INV_t, FD_t) \qquad (2)$$

حيث تشير DIV وCC وOILR وEF وHDI وINV وFD إلى التنويع الاقتصادي، مراقبة الفساد، ريع النفط، الحرية الاقتصادية، مؤشِّر التنمية البشرية، معدل الابتكار، والتطوُّر المالي، على التوالي.

بناءً على المعادلتين (1) و(2)، يتمّ تحديد نماذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزَّعة (ARDL) (p, q_1, q_2, q_3) كالآتي:

$$\Delta DIV_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} a_{1i}\,\Delta DIV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} a_{2i}\,\Delta CC_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} a_{3i}\,\Delta OILR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} a_{4i}\,\Delta EF_{t-i} + b_1\,DIV_{t-1} + b_2\,CC_{t-1} + b_3\,OILR_{t-1} + b_4\,EF_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (3)$$

$$\Delta DIV_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} a_{1i}\,\Delta DIV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} a_{2i}\,\Delta HDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} a_{3i}\,\Delta INV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} a_{4i}\,\Delta FD_{t-i} + b_1\,DIV_{t-1} + b_2\,HDI_{t-1} + b_3\,INV_{t-1} + b_4\,FD_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (4)$$

حيث يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى، a_0 هو الثابت وε_t هو حدّ الخطأ الذي من المفترض أنّه تشويش أبيض. تمثِّل المعلمات b_1 ، b_2، b_3، وb_4 مُضاعِفات طويلة الأجل. يتمّ استخدام القيم المتأخِّرة لـΔDIV_t والقيم الحالية والمتأخِّرة لـ ΔCC، $\Delta OILR$، ΔEF، ΔHDI، ΔINV، وΔFD لنمذجة العلاقات قصيرة الأجل. يتمّ تحديد فترات الإبطاء المثلى بناءً على معيار Akaike (AIC) نظراً لدقّة نتائجه.

1.2.4. اختبار الحدود لنموذج ARDL

اقترح Pesaran وآخرون (2001) اختباراً يعتمد على إحصائية F للمعنوية المشتركة للمتغيِّرات المُبطَّأة من أجل تحديد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيِّرات، حيث تنصّ الفرضية العدمية لهذا الاختبار على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيِّرات كالآتي: $H_0: b_1 = b_2 = b_3 = b_4 = 0$

إذا تمَّ رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود تكامل مشترك، يتمّ قبول الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيّرات كالآتي: $H_1: b_1 \neq b_2 \neq b_3 \neq b_4 \neq 0$

قدَّم Pesaran وآخرون (2001) مجموعتين من القيم الحرجة المقاربة، حيث تمثِّل إحدى المجموعتين الحدّ الأدنى للقيم الحرجة وتفترض أنّ كلّ المتغيّرات مستقرّة عند المستوى I(0)، وتمثِّل المجموعة الأخرى الحدّ الأعلى للقيم الحرجة وتفترض أنّ كل المتغيّرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1). ولهذا السبب يُعرف هذا الاختبار باسم اختبار الحدود. إذا كانت إحصائية F المحسوبة أكبر من الحدّ الأعلى للقيم الحرجة، فسيتمّ رفض الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود تكامل مشترك، بينما يتمّ قبول الفرضية العدمية إذا كانت إحصائية F المحسوبة أقلّ من الحدّ الأدنى للقيم الحرجة.

2.2.4. نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعد التأكُّد من وجود علاقة طويلة الأجل، يمكن استخلاص نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بشكل مباشر من نموذج ARDL وتحديداً من خلال القيام بتحويل خطيّ بسيط قادرٍ على دمج الديناميكيات قصيرة الأجل مع التوازن طويل الأجل باستخدام العدد الأمثل لفترات الإبطاء المحدَّدة مسبقاً كالآتي:

$$\Delta DIV_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} a_{1i}\, \Delta DIV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} a_{2i}\, \Delta CC_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} a_{3i}\, \Delta OILR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} a_{4i}\, \Delta EF_{t-i} + \lambda\, ECT_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (5)$$

$$\Delta DIV_t = a_0 + \sum_{i=1}^{p-1} a_{1i}\, \Delta DIV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} a_{2i}\, \Delta HDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} a_{3i}\, \Delta INV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3-1} a_{4i}\, \Delta FD_{t-i} + \lambda\, ECT_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (6)$$

حيث يشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى. a_0 هو الثابت. تمثِّل a_0، a_1، a_2، وa_4 المُعاملات الديناميكية على المدى القصير. يمثِّل λ معامل تصحيح الخطأ المُبطَّأ (ECT). يشير ε_t إلى حدّ

الخطأ. يحدِّد λ سرعة العودة إلى التوازن في المدى الطويل، حيث ينبغي أن يكون هذا المعامل سالباً ومعنوياً ويجب أن تتراوح قيمته ما بين 0 و−1.

3.2.4. الاختبارات التشخيصية واختبارات الاستقرار الهيكلي

يتمّ استخدام مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقُّق من صحّة نتائج نموذجي ARDL، مثل اختبار Breusch–Godfrey LM المعروف أيضاً باسم اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي الذي طوَّره كل من Breusch (1978) وGodfrey (1978)، اختبار عدم ثبات التباين (ARCH) المقترح من قِبَل Engle (1982)، اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque–Bera)، واختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET) المقترح من قِبَل Ramsey (1969).

بالإضافة إلى ذلك، يتمّ استخدام اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذجي ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربّعات البواقي المتابعة CUSUMSQ التي اقترحها Brown وآخرون (1975) من أجل التحقُّق من الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذجين.

5. تحليل ومناقشة النتائج

يلخِّص الجدول 01 نتائج اختباري جذر الوحدة ADF وPP لجميع المتغيِّرات عند المستوى والفروق الأولى، وقد أكَّدت النتائج رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة (عدم الاستقرار) عند المستوى بالنسبة للمتغيِّرات التالية: مراقبة الفساد (CC) ومؤشِّر التنمية البشرية (HDI)، ممّا يعني أنّ هذه المتغيِّرات مستقرّة عند المستوى. واتَّضح أيضاً أنّه لا يمكن رفض الفرضية العدمية لجذر الوحدة لبقية المتغيِّرات عند المستوى، حيث تصبح هذه المتغيِّرات مستقرّة بعد أخذ الفروق الأولى، وبالتالي يمكن إجراء اختبار الحدود لنموذجي ARDL بهدف التحقُّق من إمكانية وجود ارتباط طويل المدى بين المتغيِّرات.

جدول رقم (1): نتائج اختبارات جذر الوحدة

	DIV	CC	OILR	EF
اختبار ADF				
المستوى	-1.899398 (0.3267)	-4.441739 *** (0.0034)	-1.537270 (0.4973)	-0.561212 (0.8611)
الفروق الأولى	-6.279523 *** (0.0000)	-	-4.344018 *** (0.0028)	-6.002202 *** (0.0001)
اختبار PP				
المستوى	-1.794475 (0.3736)	-4.523925 *** (0.0029)	-1.620359 (0.4566)	-0.310307 (0.9090)
الفروق الأولى	-6.279523 *** (0.0000)	-	-4.340866 *** (0.0028)	-6.002202 *** (0.0001)
	HDI	**INV**	**FD**	
اختبار ADF				
المستوى	-2.748522 * (0.0821)	0.759677 (0.9902)	-1.298871 (0.6121)	
الفروق الأولى	-	-6.002488 *** (0.0001)	-4.528135 *** (0.0020)	
اختبار PP				
المستوى	-4.153960 *** (0.0040)	-0.899506 (0.7698)	-1.179492 (0.6651)	
الفروق الأولى	-	-5.099738 *** (0.0005)	-5.171940 *** (0.0004)	

ملاحظات: تتضمَّن جميع اختبارات جذر الوحدة الحدّ الثابت (Intercept). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P؛ معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*).

تُظهِر نتائج اختبار سببية Granger الموضَّحة في الجدول 02 وجود علاقة سببية أحادية الاتِّجاه تمتدّ من مراقبة الفساد (CC) إلى التنويع الاقتصادي (DIV)، ومن عائدات النفط (OILR) إلى التنويع الاقتصادي، كما يتَّضح أيضاً وجود علاقة سببية ثنائية الاتِّجاه بين كل من الثنائيات التالية: الحرية الاقتصادية (EF) والتنويع الاقتصادي، مؤشر التنمية البشرية (HDI) والتنويع الاقتصادي، معدل الابتكار (INV) والتنويع الاقتصادي، والتطوُّر المالي (FD) والتنويع الاقتصادي.

جدول الرقم (2): نتائج اختبار السببية لـ Granger

الفرضية العدمية	درجة التأخُّر	إحصائية Fisher (F-Statistic)	الاحتمال
CC لا يسبِّب DIV	2	6.00973	*0.0172
DIV لا يسبِّب CC		3.14704	0.0921
OILR لا يسبِّب DIV	2	4.95539	*0.0377
DIV لا يسبِّب OILR		3.07058	0.0950
EF لا يسبِّب DIV	2	5.12913	*0.0348
DIV لا يسبِّب EF		4.88345	*0.0211
HDI لا يسبِّب DIV	2	4.90829	*0.0208
DIV لا يسبِّب HDI		3.87889	*0.0410
INV لا يسبِّب DIV	2	6.03953	*0.0232
DIV لا يسبِّب INV		7.72684	*0.0116
FD لا يسبِّب DIV	2	9.97786	*0.0034
DIV لا يسبِّب FD		9.34480	*0.0062

ملاحظة: (*) تشير إلى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%.

يوضِّح الجدول 03 فترات الإبطاء المثلى التي تمَّ اختيارها بناءً على معيار Akaike (AIC) ويعرض نتائج اختبار الحدود لنموذجي ARDL وإحصائيات F المحسوبة والقيم الحرجة المناسبة. تشير النتائج إلى أنّ إحصائية F المحسوبة في النموذجين أكبر من الحدّ الأعلى للقيم الحرجة I(1) عند مستويات المعنوية 1% و2.5% و5% و10%، الأمر الذي يؤدِّي إلى رفض الفرضية العدمية التي تنصّ على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيِّرات وقبول الفرضية البديلة التي تنصّ على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيِّرات، وبالتالي تتمثَّل الخطوة الموالية في تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيِّرات محلّ الدراسة.

جدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود لنموذجي ARDL

	(أ): النموذج 1	(ب): النموذج 2
فترات الإبطاء المثلى	(1، 1، 2، 2)	(1، 1، 1، 2)
إحصائية F	7.343503	12.66841
عدد المتغيرات المستقلة K	3	3
القيم الحرجة	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	2.37	3.2
5%	2.79	3.67
2.5%	3.15	4.08
1%	3.65	4.66

ملاحظة: تتوفَّر القيم الحرجة في الجدول CI(iii) الوارد في Pesaran وآخرون (2001).

ويبيّن الجدول 04 العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيّرات في النموذجين. بالنسبة للنموذج الأوّل المُوضَّح في العمود (أ) وتحديداً في المدى الطويل، يتَّضح أنّ مراقبة الفساد (CC) تؤثِّر بشكل إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي (DIV) في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 5%، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه دراسات Ben Mim و Ben Ali (2020) و Nganga (2021) و Djimeu و Omgba (2019)، حيث تتحقَّق زيادة قدرها 13.06% في التنويع الاقتصادي إذا تحسَّنت مراقبة الفساد بمقدار 1% في المدى الطويل. في الواقع، عانت الجزائر خلال فترة حكم الرئيس الأسبق بوتفليقة، التي امتدَّت على مدار عقدين من الزمن، من السياسيين الفاسدين الذين تركوا الاقتصاد الجزائري معتمداً بشكل مفرط وعمدي على صادرات النفط من خلال السعي لتحقيق مصالحهم الشخصية والاستمرار في الانتفاع من ريع النفط المتدفِّق وتلقِّي الرشاوي مقابل عقود النفط المربحة وملء حساباتهم البنكية في الخارج في ظلّ غياب المساءلة والشفافية.

يُظهر العمود (أ) أنّ عائدات النفط (OILR) لها تأثير سلبي ومعنوي على التنويع الاقتصادي (DIV) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 5 %، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه دراستي Giri وآخرون (2019) و Hendrix (2017)، حيث تؤدِّي الزيادة بنسبة 1% في عائدات النفط إلى خفض التنويع الاقتصادي بنسبة 0.002% في المدى الطويل في الجزائر، ويتمثَّل السبب وراء ذلك في أنّ ارتفاع العائدات النفطية يعزِّز السلوك الريعي لدى المسؤولين الحكوميين

الفاسدين الذين يتجنَّبون الانخراط في الأنشطة الإنتاجية لأنّ لديهم حوافز قويّة لوضع وتنفيذ السياسات الريعية غير الإنتاجية، وهذا ما يحبط التنويع الاقتصادي.

تؤكِّد النتائج المُبيَّنة في العمود (أ) التأثير الإيجابي والمعنوي للحرية الاقتصادية (EF) على التنويع الاقتصادي (DIV) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 1 %، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه دراستي Esanov (2012) وSun وآخرون (2017)، كما تبيّن النتائج المتحصَّل عليها أنّ ارتفاع الحرية الاقتصادية بنسبة 1% يؤدِّي إلى رفع التنويع الاقتصادي بنسبة 11.49% في المدى الطويل في الجزائر، حيث يعتبر الحفاظ على الحرية الاقتصادية شرطاً أساسياً مسبقاً لمشاركة القطاع الخاص في عملية التنويع الاقتصادي.

في المدى القصير، يتَّضح أنّ مراقبة الفساد (CC) تؤثِّر بشكل إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي (DIV) في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 5 %، حيث يؤدّي تحسُّن مراقبة الفساد بنسبة 1% إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر بمقدار 11.89%. كما أكَّدت النتائج أنّ التنويع الاقتصادي في الجزائر يتأثَّر سلبياً ومعنوياً بعائدات النفط (OILR)، حيث ينخفض التنويع الاقتصادي في الجزائر بمقدار 0.009% إذا ارتفعت عائدات النفط بنسبة 1%. تبيّن النتائج أيضاً أنّ الحرية الاقتصادية (EF) تؤثِّر بشكل إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، فبحسب التقديرات المتعلِّقة بالمدى القصير، يرتفع التنويع الاقتصادي في الجزائر بنسبة 3.68% عندما تتحسَّن الحرية الاقتصادية بمقدار 1%.

وفقاً للنتائج الموضَّحة في العمود (أ)، يتَّضح أنّ معامل تصحيح الخطأ (ECT) سلبي ومعنوي، الأمر الذي يؤكِّد اتِّساق نموذج ARDL. علاوة على ذلك، يؤكِّد معامل تصحيح الخطأ العلاقة طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي، مراقبة الفساد، عائدات النفط، والحرية الاقتصادية في الجزائر، ويشير أيضاً إلى أنّ سرعة العودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل تبلغ 83.19% سنوياً.

أمّا فيما يتعلَّق بالنموذج الثاني المُوضَّح في العمود (ب) وتحديداً في المدى الطويل، يتَّضح أنّ مؤشِّر التنمية البشرية (HDI) يؤثِّر بشكل إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي (DIV) في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 5 %، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه دراستي Barro (2001) وOsakwe وآخرون (2018)، حيث تتحقَّق زيادة قدرها 18.81% في التنويع الاقتصادي

إذا تحسَّن مؤشِّر التنمية البشرية بمقدار 1% في المدى الطويل. في الواقع، تُعدّ التنمية البشرية المرتفعة محرِّكاً هامّاً لعملية التنويع الاقتصادي لأنّها تلعب دوراً محورياً في تطوير القدرات الإنتاجية وإطلاق العنان للابتكار المتعلِّق بعوامل تطوير الإنتاج وتشجيع الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى.

يُظهر العمود (ب) أنّ معدّل الابتكار (INV) له تأثير إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي (DIV) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 10 %، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه دراسات Agolla وMakara (2018)، Hassan (2020)، وCrupi و Schilirò (2023)، وPritchett وآخرون (2017)، حيث تؤدِّي الزيادة بنسبة 1% في معدل الابتكار إلى رفع التنويع الاقتصادي بنسبة 7.59% في المدى الطويل في الجزائر. خلال العقدين الماضيين، استثمرت الجزائر بشكل ضعيف في البحث والتطوير وسجَّلت عدداً متواضعاً من براءات الاختراع، ولم تتمكَّن بالتالي من توليد مخرجات الابتكار التي تدعم عملية التنويع الاقتصادي. لم يبذل الساسة الفاسدون جهداً لتحسين نوعية وكمية وملاءمة أنشطة البحث والتطوير الهادفة إلى تعزيز التصنيع المتقدِّم والصناعات كثيفة المعرفة، الأمر الذي جعل الجزائر عاجزة عن خلق تكنولوجيات جديدة واستيعاب التكنولوجيا المستوردة وبالتالي غير قادرة على تحقيق التنويع الاقتصادي.

تؤكِّد النتائج المُبيَّنة في العمود (أ) التأثير الإيجابي والمعنوي للتطوُّر المالي (FD) على التنويع الاقتصادي (DIV) في المدى الطويل في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 1 %، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصَّلت إليه دراستي Jolo وآخرون (2022) وClaessens (2006)، كما تبيِّن النتائج المتحصَّل عليها أنّ ارتفاع التطوُّر المالي بنسبة 1% يؤدِّي إلى رفع التنويع الاقتصادي بنسبة 4.96% في المدى الطويل في الجزائر. في الواقع، تتطلَّب قاعدة الصادرات الواسعة والمتنوِّعة مشاركة أكبر للقطاع الخاص والتي يمكن تعزيزها من خلال تحديث وتطوير الأسواق المالية والمؤسسات المالية وتعزيز قدرة هذه الأخيرة على تقديم خدمات مالية بتكلفة منخفضة وتسهيل الوصول إلى الائتمان على نطاق أوسع، بينما يؤدِّي العجز عن مواكبة التطوُّر المالي وتقييد وصول القطاع الخاص إلى الائتمان إلى الحدِّ من توسُّع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية غير النفطية وخنق إنتاجية القطاع الخاص وتقويض التنويع الاقتصادي.

في المدى القصير، يتَّضح أنّ مؤشِّر التنمية البشرية (HDI) يؤثِّر بشكل إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي (DIV) في الجزائر عند مستوى معنوية قدره 1 %، حيث يؤدِّي تحسُّن مؤشِّر التنمية البشرية بنسبة 1% إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر بمقدار 10.43%. كما أكَّدت النتائج أنّ التنويع الاقتصادي في الجزائر يتأثَّر إيجابياً ومعنوياً بمعدّل الابتكار (INV)، حيث يزداد التنويع الاقتصادي في الجزائر بنسبة 5.97% إذا ارتفع معدّل الابتكار بنسبة 1%. تبيِّن النتائج أيضاً أنّ التطوُّر المالي (FD) يؤثِّر بشكل إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، فبحسب التقديرات المتعلِّقة بالمدى القصير، يرتفع التنويع الاقتصادي في الجزائر بنسبة 1.94% عندما يتحسَّن التطوُّر المالي بنسبة 1%.

وفقاً للنتائج المُبيَّنة في العمود (ب)، يتَّضح أنّ معامل تصحيح الخطأ (ECT) سلبي ومعنوي، الأمر الذي يؤكِّد اتِّساق نموذج ARDL. علاوة على ذلك، يؤكِّد معامل تصحيح الخطأ العلاقة طويلة الأجل بين التنويع الاقتصادي، مؤشِّر التنمية البشرية، معدّل الابتكار، والتطوُّر المالي في الجزائر، ويشير أيضاً إلى أنّ سرعة العودة إلى وضع التوازن في المدى الطويل تبلغ 69.69% سنوياً.

تمّ استخدام مجموعة متنوِّعة من الاختبارات التشخيصية للتأكُّد من عدم معاناة النموذجين من مشاكل الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين. نتائج هذه الاختبارات التشخيصية موضَّحة بالتفصيل في الجدول 05.

جدول رقم (4): نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذجي ARDL

المتغيرّات المستقلة	(أ): النموذج 1	(ب): النموذج 2
المعاملات طويلة الأجل		
CC	-13.06471 ** (0.0196)	
OILR	0.002969 ** (0.0256)	
EF	-11.49130 *** (0.0028)	
HDI		-18.81943 ** (0.0123)
INV		-7.596665 * (0.0560)
FD		-4.969622 *** (0.0020)

المتغيرّات المستقلة	(أ): النموذج 1	(ب): النموذج 2
الثابت Constant	-1.163413 *** (0.0013)	-2.332102 * (0.0545)
المعاملات قصيرة الأجل		
ΔCC	-11.89110 ** (0.0144)	
ΔOILR	0.009198 *** (0.0001)	
ΔEF	-3.682474 *** (0.0036)	
ΔHDI		-10.43681 *** (0.0011)
ΔINV		-5.975593 ** (0.0327)
ΔFD		-1.945869 *** (0.0082)
معامل تصحيح الخطأ (ECT_{-1})	-0.831985 *** (0.0049)	-0.696912 *** (0.0006)

ملاحظات: المتغيّر التابع هو التنويع الاقتصادي (DIV). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P؛ معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*). **يتمّ تفسير الإشارة السالبة هنا على أنّها تأثير إيجابي والعكس صحيح بالنسبة للإشارة الموجبة، لأنّ درجة التنويع المنخفضة تشير إلى مستوى عالٍ من التنويع الاقتصادي والعكس صحيح.**

وفقاً للنتائج المبيَّنة في الجدول 05، يشير اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقيBreusch–Godfrey LM إلى عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي في النموذجين نظراً لكون قيم الاحتمال P المرافقة لإحصائيتي F وχ^2 أكبر من 0.05. تشير نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque–Bera) إلى أنّ الأخطاء العشوائية في النموذجين تتَّبع توزيعاً طبيعياً لكون إحصائية χ^2 غير معنوية عند مستوى 5%. تؤكِّد نتائج اختبار ARCH عدم معنوية إحصائيتي F وχ^2 عند مستوى 5%، وبالتالي يتمّ قبول الفرضية العدمية التي تنصّ على ثبات تباين حدّ الخطأ العشوائي في نموذجي ARDL. علاوة على ذلك، تمَّ استخدام اختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET) الذي أكَّد ملاءمة تحديد وتصميم نموذجي ARDL نظراً لعدم معنوية إحصائية F عند مستوى 5%. في الواقع، لقد اجتاز النموذجان جميع الاختبارات التشخيصية بنجاح.

من أجل التحقُّق من استقرار نموذجي ARDL، تمَّ استخدام اختباري المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربَّعات البواقي المتابعة CUSUMSQ، حيث يوضِّح الشكل 01 بشكل مفصَّل نتائج هاذين الاختبارين.

جدول رقم (5): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجي ARDL

	(أ): النموذج 1		(ب): النموذج 2	
	إحصائية F	إحصائية χ^2	إحصائية F	إحصائية χ^2
اختبار مضروب لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Breusch–Godfrey LM	0.862300 (0.4450)	2.342474 (0.3100)	0.319723 (0.7309)	0.883880 (0.6428)
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque–Bera)	-	0.757883 (0.6845)	-	0.313841 (0.8547)
اختبار عدم ثبات التباين (ARCH)	0.028938 (0.8672)	0.032733 (0.8564)	0.069499 (0.7948)	0.076184 (0.7825)
اختبار رامزي لخطأ مواصفات معادلة الانحدار (Ramsey RESET)	1.681075 (0.2157)	-	2.190758 (0.1571)	-

ملاحظة: تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P

كما هو مبيَّن في الشكل رقم (1)، يقع منحنى إحصائيات CUSUM وCUSUMSQ ضمن الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% (الممثَّلة بزوج من الخطوط المستقيمة المرسومة عند مستوى معنوية قدره 5%)، الأمر الذي يؤكِّد استقرار النموذجين. خلاصة القول، تعكس هذه الاختبارات صحّة وموثوقية النتائج المتحصَّل عليها.

شكل رقم (1): نتائج اختبارات الاستقرار الهيكلي لنموذجي ARDL من خلال المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ

النموذج 1

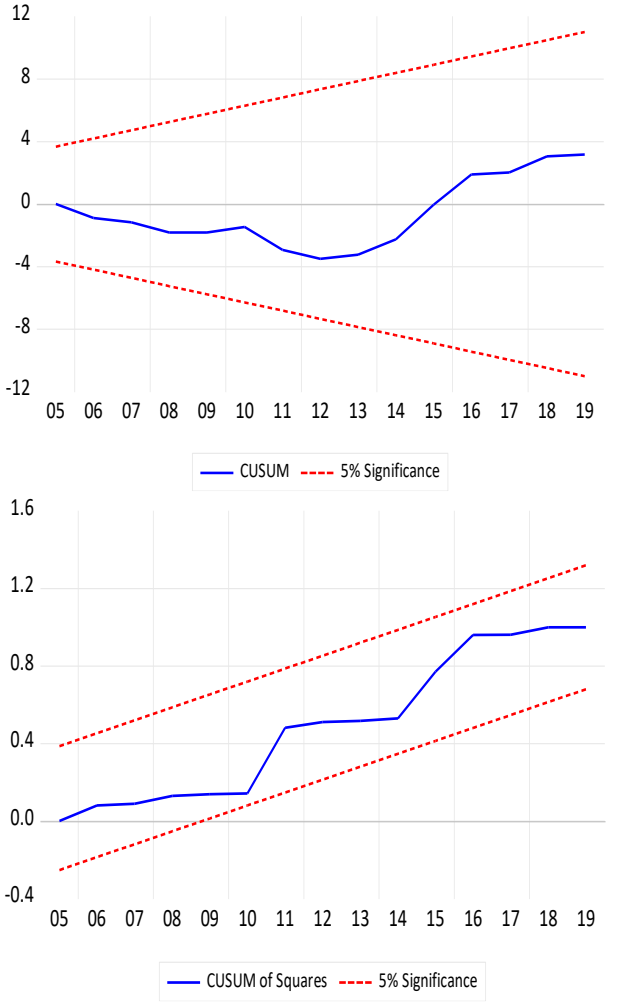

النموذج 2

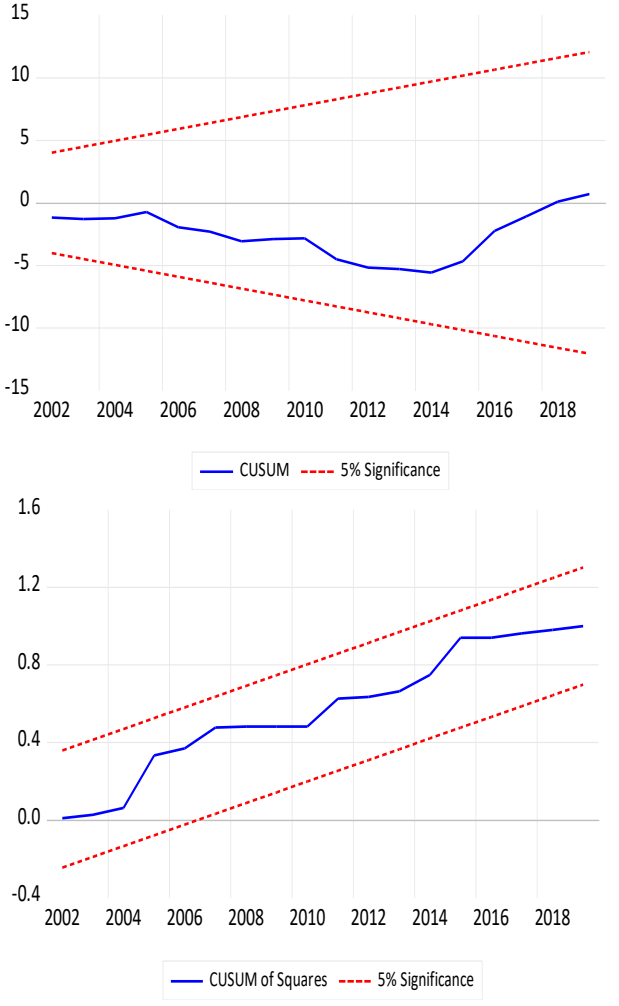

ملاحظة: تمثِّل الخطوط المستقيمة الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

من أجل الكشف عن مقدار الزيادة في التنويع الاقتصادي في الجزائر في حال حقَّقت هذه الأخيرة مستويات مراقبة الفساد التي حقَّقتها قطر، تمَّ تقدير نموذجين (أ) و(ب) (كما هو مُوضَّح في الجدول 06) قبل وبعد استبدال مستويات مراقبة الفساد في الجزائر بمستويات مراقبة الفساد في قطر باستخدام نموذج ARDL، وتمَّ اختيار قطر لكونها دولة عربية غنية بالنفط والغاز وأفضل مثال متوفِّر

يمكن الاستعانة به هنا ونظراً لنجاحها في تحقيق تقدُّم ملحوظ في مسار التنويع الاقتصادي وتسخير عائداتها النفطية الوفيرة لتنفيذ برامج التنويع الاقتصادي الطموحة بفضل حوكمتها الجيِّدة ومحاربتها للفساد (Oxford Business Group, 2022b; IMF, 2019).

جدول رقم (6): نتائج تقدير المعلمات طويلة وقصيرة الأجل لنموذجي ARDL

المتغيرّات المستقلة	(أ): النموذج 1	(ب): النموذج 2
	قبل	بعد
المعاملات طويلة الأجل		
CC	-13.06471 ** (0.0196)	-32.23566 ** (0.0214)
OILR	0.002969 ** (0.0256)	0.738663 ** (0.0225)
EF	-11.49130 *** (0.0028)	-12.94628 * (0.0689)
الثابت Constant	-1.163413 *** (0.0013)	-1.800492 *** (0.0001)
المعاملات قصيرة الأجل		
ΔCC	-11.89110 ** (0.0144)	-24.48058 ** (0.0489)
ΔOILR	0.009198 *** (0.0001)	0.486624 ** (0.0441)
ΔEF	-3.682474 *** (0.0036)	-4.500850 *** (0.0027)
معامل تصحيح الخطأ (ECT_{-1})	-0.831985 *** (0.0049)	-0.858174 *** (0.0055)

ملاحظات: المتغيّر التابع هو التنويع الاقتصادي (DIV). تشير القيم الموجودة بين قوسين إلى قيم الاحتمال P؛ معنوي عند 1% (***)، 5% (**)، 10% (*). **يتمّ تفسير الإشارة السالبة هنا على أنّها تأثير إيجابي والعكس صحيح بالنسبة للإشارة الموجبة، لأنّ درجة التنويع المنخفضة تشير إلى مستوى عالٍ من التنويع الاقتصادي والعكس صحيح.**

كما هو مبيَّن في الجدول 06، يشير العمود (أ) أعلاه إلى النتائج المُتحصَّل قبل استبدال مستويات مراقبة الفساد في الجزائر بتلك التي تتمتَّع بها قطر. في المدى الطويل، تتحقَّق زيادة قدرها 13.06% في التنويع الاقتصادي في الجزائر إذا تحسَّنت مراقبة الفساد بمقدار 1% في المدى الطويل. في حين يؤدِّي تحسُّن مراقبة الفساد بنسبة 1% إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر بمقدار 11.89% في المدى القصير.

بينما يبيّن العمود (ب) النتائج المُتحصَّل عليها بعد استبدال مستويات مراقبة الفساد في الجزائر بتلك التي تتمتَّع بها قطر، وتمَّ الحصول على نتيجة مثيرة للاهتمام تتمثَّل في ارتفاع قيمة معامل مراقبة الفساد (CC)، الأمر الذي يعكس بشكل مباشر أهمية مساهمة مراقبة الفساد في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر، فقد تبيَّن بعد القيام بعملية الاستبدال أنّ الزيادة بنسبة 1% في مراقبة الفساد تؤدِّي إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي بنسبة 32.23% في الجزائر في المدى الطويل، بينما يتحقَّق ارتفاع قدره 24.48% في التنويع الاقتصادي في المدى القصير في حال ارتفعت مراقبة الفساد بنسبة 1% في المدى القصير، وهذا يعني أنّ بذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد وإرساء أسس الشفافية والمساءلة وتقوية المؤسسات المسؤولة عن ضمان فرض الضوابط والتوازنات على السلطة السياسية والحرص على عدم تعرُّض هذه المؤسسات للترهيب سيؤدِّي إلى ارتفاع مستوى التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتحديداً يبلغ مقدار الزيادة في التنويع الاقتصادي في الجزائر في حال حقَّقت هذه الأخيرة مستويات مراقبة الفساد التي حقَّقتها قطر 19.17% (=32.23%-13.06%) في المدى الطويل و12.59% (=24.48%-11.89%) في المدى القصير، وبناءً على ذلك يمكن القول أنّ تعزيز مراقة الفساد يُسرِّع وتيرة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

6. الخاتمة

لقد أكّدت هذه الدراسة بالفعل على التأثير المدمِّر لممارسات الفساد على التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث يؤدِّي تحسُّن مراقبة الفساد بنسبة 1% إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر بمقدار 11.89% و13.06% في المدى القصير والطويل، على التوالي. توضِّح النتائج المتحصَّل عليها أيضاً أنّ عملية التنويع الاقتصادي تتأثَّر إيجابياً ومعنوياً بالحرية الاقتصادية، مؤشِّر التنمية البشرية، معدل الابتكار، والتطوُّر المالي. كما تمَّ التوصُّل إلى نتيجة مثيرة للاهتمام مفادها أنّ مقدار الزيادة في التنويع الاقتصادي في الجزائر بعد استبدال مستوى مراقبة الفساد فيها بذلك الذي تتمتَّع به قطر يُقدَّر بـ 12.59% في المدى القصير و19.17% في المدى الطويل، وفي ضوء ما توصَّلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يمكن الإشارة إلى التوصيات المهمّة التالية:

- هناك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز آليات الشفافية والمساءلة التي تدعم الإدارة الفعّالة للعائدات النفطية وتمهِّد الطريق لاستثمارها بكفاءة في القطاعات غير النفطية.

- فشل جهود الإصلاح السابقة في تحقيق التنويع الاقتصادي كان نتيجة مُتوقَّعة نظراً للظروف التي تمت فيها تلك الإصلاحات، لذلك ينبغي حالياً تنفيذ إصلاحات تقوم أساساً على تطوير شراكة تعاونية قويّة بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص فيما يتعلَّق باجتثاث الفساد، ويجب دعم هذا التعاون بنظام قضائي مستقلّ وعادل ونزيه وقادر على وضع ضوابط وتوازنات فعّالة.

- لا يمكن تسريع التنويع والإصلاح الاقتصادي قبل المضي قدماً في تنفيذ خطوات مثل تعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات ووضع السياسات وتنفيذها، حيث تشكِّل تلك الخطوات اللبنة الأساسية للالتزام بتنفيذ الإصلاحات واسعة النطاق ومتابعة فعالية إدارة ريع النفط والتقليل من فرص حدوث الفساد والممارسات الإدارية الخاطئة.

- هناك ضرورة ملحَّة لتحسين بيئة الأعمال، تقليل الروتين البيروقراطي إلى الحدّ الأدنى، توسيع نطاق مبادرات بناء القدرات وتنمية المهارات اللازمة في القطاعات غير النفطية ذات الأولوية، تشجيع الابتكار، زيادة الانفاق على البحث والتطوير، تحقيق الشمول المالي، وتوفير الائتمان لشركات القطاع الخاص التي تسعى إلى العمل في أنشطة التقدُّم التكنولوجي الصناعي، فمن شأن هذه السياسات أن تُحدث نقلة نوعية في مسار التنويع الاقتصادي من خلال تحويل التركيز نحو تنمية القطاعات غير النفطية القادرة على توليد الدخل خارج قطاع المحروقات.

المراجع العربية

بلمداني، رانيا (2013). أثر السياسات التنموية في فرص العمل: حالة الجزائر. ضمن الكتاب الجماعي "*النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية – سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قُطرية*" من تحرير أشرف عبد العزيز عبد القادر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العربي، العربي (2021). أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية–الأوروبية (1956–2013). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المعهد العربي للتخطيط (2018). تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية. العدد الثالث. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

المعهد العربي للتخطيط (2019). تقرير التنمية العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة. العدد الرابع. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

نويوة، عدنان (2023). تحديات مكافحة افساد في الجزائر بعد حراك 22 فبراير 2019. ضمن الكتاب الجماعي "*حراك 22 فبراير 2019 في الجزائر: انتفاضة واحدة ومقاربات شتّى*" من تحرير محمد حمشي. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وكالة الأنباء الجزائرية (2023). "رئيس الجمهورية يأمر بتشكيل لجنة لمعالجة ملفات النزاعات والفساد في إطار وكالة "أونساج""، 2023/05/14، في: https://tinyurl.com/523fy3dh (شوهد في 2023/10/15).

المراجع الإنجليزية

Acemoglu, D., & Verdier, T. (1998). Property rights, corruption and the allocation of talent: a general equilibrium approach. *The economic journal*, *108*(450), 1381-1403.

Agolla, J. E., & Makara, T. (2018). A conceptual framework of innovation for economic diversification, national competitiveness and sustainable development. *African Journal of Economic and Sustainable Development*, *7*(1), 25-46.

Akonnor, A., and Ohemeng, F. L. K. (2020). Towards a more accountable resource governance in developing countries: The case of Ghana's oil and gas sector. *The Extractive Industries and Society*, *7*(3), 812-819.

Ali, O., Elbadawi, I., & Selim, H. (2016). *The political economy of public sector employment in resource dependent countries* (pp. 103-48). Cambridge: Cambridge University Press.

Anokhin, S., & Schulze, W. S. (2009). Entrepreneurship, innovation, and corruption. *Journal of business venturing*, *24*(5), 465-476.

Arezki, R., & Brückner, M. (2011). Oil rents, corruption, and state stability: Evidence from panel data regressions. *European Economic Review*, *55*(7), 955-963.

Barro, R. J. (2001). Human capital and growth. *American Economic Review 91*(2), 12-7.

Ben Mim, S., & Ben Ali, M. S. (2020). Natural resources curse and economic diversification in GCC countries. *Economic Development in the Gulf Cooperation Council Countries: From Rentier States to Diversified Economies*, 1-18.

Benlahcene, A., Awang, H., & Ghozali, N. I. M. (2023). Rethinking Anti-Corruption Efforts in Algeria: The Role of Civil Society. In *Public Policy's Role in Achieving Sustainable Development Goals* (pp. 296-312). IGI Global.

Breusch, T. S. (1978). Testing for autocorrelation in dynamic linear models. *Australian economic papers*, *17*(31), 334-355.

Brown, R. L., Durbin, J., & Evans, J. M. (1975). Techniques for testing the constancy of regression relationships over time. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, *37*(2), 149-163.

Claessens, S. (2006). Access to financial services: A review of the issues and public policy objectives. *World Bank Research Observer*, *21*(2), 207-240.

Coumans, C. (2019). Minding the "governance gaps": Re-thinking conceptualizations of host state "weak governance" and re-focusing on home state governance to prevent and remedy harm by multinational mining companies and their subsidiaries. *The Extractive Industries and Society*, *6*(3), 675-687.

Crupi, A., & Schilirò, D. (2023). The UAE Economy and the Path to Diversification and Innovation. *International Journal of Business Management and Economic Research*, 14(5), 2286-2300.

Devarajan, S. (2019). How to Use Oil Revenues Efficiently. In: Mohaddes, K., Nugent, J., and Selim, H., (Eds.). *Institutions and Macroeconomic Policies in Resource-Rich Arab Economies*. Oxford: Oxford University Press, pp. 218-236.

Devarajan, S., Ehrhart, H., Le, T. M., & Raballan, G. (2011). *Direct Redistribution, Taxation, and Accountability in Oil-Rich Economies-A Proposal-Working Paper 281* (No. 281).

Devarajan, S., Giugale, M. M., Ehrhart, H., Le, T. M., & Nguyen, H. (2013). The case for direct transfers of resource revenues in Africa. *Center for Global Development Working Paper*, (333).

Djimeu, E. W., and Omgba, L. D. (2019). Oil windfalls and export diversification in oil-producing countries: Evidence from oil booms. *Energy Economics 78*, 494-507.

Elsayed, D. (2021). *Corruption in the MENA Region: Beyond Uprisings*. Cham, Switzerland: Palgrave Macmillan.

Engle, R. F., & Granger, C. W. (1987). Co-integration and error correction: representation, estimation, and testing. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 251-276.

Engle, R. F. (1982). Autoregressive conditional heteroscedasticity with estimates of the variance of United Kingdom inflation. *Econometrica: Journal of the econometric society*, 987-1007.

Esanov, A. (2012). Economic diversification: dynamics, determinants and policy implications. *Revenue Watch Institute*, *8*.

European Training Foundation (2020). *Algeria: Education, Training and Employment Developments 2020*. Italy: European Training Foundation.

Gillies, A. (2020). Corruption trends during Africa's oil boom, 2005 to 2014. *The Extractive Industries and Society*, *7*(4), 1171-1181.

Giri, R., Quayyum, M.S.N., Yin, R. (2019). Understanding Export Diversification: Key Drivers and Policy Implications. *IMF Working Paper No. 19/105*. Washington, D.C: IMF.

Godfrey, L. G. (1978). Testing for higher order serial correlation in regression equations when the regressors include lagged dependent variables. *Econometrica: Journal of the Econometric Society 46*, 1303–1310.

Hafez, Z. (2009). The culture of rent, factionalism, and corruption: a political economy of rent in the Arab World. *Contemporary Arab Affairs*, *2*(3), 458-480.

Hassan, O. (2020). Artificial intelligence, neom and Saudi Arabia's economic diversification from oil and gas. *The Political Quarterly*, *91*(1), 222-227.

Haykal, S. H. (2017). Fighting Corruption in MENA Region: Toward a Conceptual Framework. *Middle East Review of Public Administration (MERPA)*, *3*(2), 1833.

Hendrix, C. S. (2017). Kicking a Crude Habit: Diversifying away from oil and gas in the 21st century. *Peterson Institute for International Economics Working Paper, WP 17-2*, 1-26.

Hill, R. C., Griffiths, W. E., & Lim, G. C. (2018). *Principles of econometrics*. John Wiley & Sons.

IMF (2019). *Qatar: Selected Issues*. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept.

IMF (2023). Algeria: Selected Issues. *IMF Country Report No. 23/69*. Washington, D.C.: IMF.

International Labor Organization (2023). Statistics and databases. https://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/lang--en/index.htm (Accessed on October 16, 2023).

Johansen, S., & Juselius, K. (1990). Maximum likelihood estimation and inference on cointegration—with appucations to the demand for money. *Oxford Bulletin of Economics and statistics*, *52*(2), 169–210.

Johansen, S. (1988). Statistical analysis of cointegration vectors. *Journal of economic dynamics and control*, *12*(2-3), 231–254.

Johansen, S. (1991). Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. *Econometrica: journal of the Econometric Society*, 1551–1580.

Johnson, M. F., Laurent, R. L., and Kwao, B. (2020). Constructing a crisis: The effect of resource curse discourse on extractive governance in Ghana. *The Extractive Industries and Society*, *7*(3), 965-974.

Jolo, A. M., Ari, I., & Koç, M. (2022). Driving factors of economic diversification in resource-rich countries via panel data evidence. *Sustainability*, *14*(5), 2797.

Kasimba, S. A., & Lujala, P. (2019). There is no one amongst us with them! Transparency and participation in local natural resource revenue management. *The Extractive Industries and Society*, *6*(1), 198-205.

Lashitew, A. A., Ross, M. L., & Werker, E. (2021). What drives successful economic diversification in resource-rich countries?. *The World Bank Research Observer*, *36*(2), 164-196.

Limam, M. H. (2012). Detailed analysis of the phenomenon of political corruption in Algeria: causes, repercussions and reform. *Contemporary Arab Affairs*, *5*(2), 252-278.

Mazarei, A. (2019). Efforts of oil exporters in the Middle East and North Africa to diversify away from oil have fallen short. *PIIE Policy Brief No. PB19-6*, Peterson Institute for International Economics.

Moisé, G. M. (2020). Corruption in the oil sector: A systematic review and critique of the literature. *The Extractive Industries and Society*, *7* (1), 217-236.

Mollick, A., Vianna, A., & Hazarika, G. (2020). Democracy in emerging markets: A new perspective on the natural resources curse. *The Extractive Industries and Society*, *7*(2), 600-610.

Moss, T., Lambert, C., & Majerowicz, S. (2015). *Oil to cash: fighting the resource curse through cash transfers*. Washington, DC: Center for Global Development.

Movchan, A., Zotin, A., & Grigoryev, V. (2017). Managing the resource curse strategies of oil-dependent economies in the modern era. *Moscow, Russia: Carnegie Moscow Center*.

Murphy, K. M., Shleifer, A., and Vishny, R. W. (1993). Why is rent-seeking so costly to growth?. *The American Economic Review*, *83*(2), 409-414.

Nganga, M. L. (2021). Effects of the Quality of Institutions on the Economic Diversification of the States of the Economic and Monetary Community of Central Africa (CEMAC). *Theoretical Economics Letters*, *11*(1), 84-99.

Olander, P. (2019). Economic diversification and institutional quality-issues of concentrated interests. *Studies in Comparative International Development, 54* (3), 346-364.

Osakwe, P. N., Santos-Paulino, A. U., and Dogan, B. (2018). Trade dependence, liberalization, and exports diversification in developing countries. *Journal of African Trade*, *5* (1-2), 19-34.

Oxford Business Group (2018). *The Report: Algeria 2018*. Oxford: Oxford Business Group.

Oxford Business Group (2022a). *The Report: Algeria Economic Recovery & Export Diversification*. Oxford: Oxford Business Group.

Oxford Business Group (2022b). *How has diversification supported Qatar's economic recovery?*. Oxford: Oxford Business Group.

Pesaran, M. H. (2015). *Time series and panel data econometrics*. Oxford: Oxford University Press.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (1996). Testing for the Existence of a Long-run Relationship. *DAE Working Paper No. 9622*, Department of Applied Economics, University of Cambridge.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, *16*(3), 289-326.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. P. (1999). Pooled mean group estimation of dynamic heterogeneous panels. *Journal of the American statistical Association*, *94*(446), 621–634.

Pritchett, L., K. Sen, and E. Werker, eds. (2017). *Deals and Development: The Political Dynamics of Growth Episodes*. Oxford: Oxford University Press.

Ramsey, J. B. (1969). Tests for specification errors in classical linear least-squares regression analysis. *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, *31*(2), 350–371.

Sekkat, K. (2018). *Is corruption curable?* (Vol. 1). Palgrave Macmillan.

Shaxson, N. (2007). Oil, corruption and the resource curse. *International Affairs*, *83*(6), 1123-1140.

Sun, S. L., Peng, M. W., & Tan, W. (2017). Institutional relatedness behind product diversification and international diversification. *Asia Pacific Journal of Management*, *34*, 339-366.

Titeca, K., and Edmond, P. (2019). The political economy of oil in the Democratic Republic of Congo (DRC): Corruption and regime control. *The Extractive Industries and Society*, *6*(2), 542-551.

Transparency International (2023). Corruption Perceptions Index. https://www.transparency.org/en/cpi/2022 (Accessed on 15/10/2023).

World Bank (2019a). *Algeria's Economic Update 2019*. Washington D.C: World Bank.

World Bank (2019b). Ease of Doing Business rankings. https://archive.doingbusiness.org/en/rankings?region=middle-east-and-north-africa (Accessed on 15/10/2023).

World Bank. (2003). *Better governance for development in the Middle East and North Africa: Enhancing inclusiveness and accountability*. Washington D.C: World Bank.

مصادر البيانات

Heritage (2023). https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores (Accessed on October 16, 2023).

IMF (2023). https://data.imf.org/?sk=f8032e80-b36c-43b1-ac26-493c5b1cd33b&sid=1481126573525 (Accessed on October 16, 2023).

UNCTAD (2023). https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.ConcentDiversIndices (Accessed on October 16, 2023).

UNDP (2023). https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI (Accessed on October 16, 2023).

WIPO (2023). https://www3.wipo.int/ipstats/key-search/indicator (Accessed on October 16, 2023).

World Bank (2023a). https://datacatalog.worldbank.org/search/dataset/0038026/Worldwide-Governance-Indicators (Accessed on October 16, 2023).

World Bank (2023b). https://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart (Accessed on October 16, 2023).